الهوية و الأقليات عند يورغن هابرماس

أ.بن شعيب بلقاسم أ.د. بوسيف ليلى

جامعة وهران 2- الجزائر

ملخص:

إن مشكلة الهوية طرحت تساؤلات كثيرة لدى المفكرين و الفلاسفة بالإضافة إلى ارتباطها بالأقليات أو الإثنيات في التشكيلة الإجتماعية و السياسية للدولة و للمواطن عبر مختلف الحقب التاريخية، ذلك ما أدى بالمفكر و السوسيولوجي الألماني (يورغن هابرماس) إلى الخوض في إشكالية الهوية و ربطها بالحيز الإجتماعي و السياسي في الفضاء العام، و ذلك بالرجوع إلى مختلف المكونات العرقية و الجنسية للمجتمعات دينيا و عرقيا و ثقافيا و سياسيا و اقتصاديا عبر العقل التواصلي، الرابط بين الهوية و الأقليات في المجتمع فالسياسة.

الكلمات المفتاحية: الهوية، الأقليات، العقل التواصلي، يورغن هابرماس.

***Abstract*:**

The problem of identity has raised many questions among thinkers and philosophers as well as its relation to minorities or ethnicities in the social and

political composition of the state and the citizenry throughout the various historical periods. This led the German thinker and sociologist (Jürgen Habermas) to discuss the problem of identity and connect it to the social and political space in public space, By reference to the various ethnic and gender components of religious, ethnic, cultural, political and economic communities through the communicative mind, the link between identity and minorities in society then politics.

key words: Identity. Minorities .The communicative mind. Jürgen Habermas.

1- الهوية عند (يورغن هابرماس):

إن مشكلة مختلف الجماعات البشرية الضاربة في التاريخ تتأس وفقا لما يسمى بالعنصر الثقافي الذي تلتقي فيه العناصر الفاعلة ثقافيا في المجتمع بعوامل متعددة كالجغرافيا و العامل الإقتصادي و اللغة و التاريخ مما يؤدي إلى طرح مشكلة الهوية التي تتضارب مفاهيمها ثقافيا و جغرافيا بهدف الجهوية أو القبلية أو الخصوصية الثقافية أو الدينية.

لكن مفهوم الهوية يجب ربطه بمختلف المكونات الأساسية لفئات المجتمع ذو الصبغة السوسيولوجية و البوليتيكية التي تتماهى في المجال العام مع مختلف الأعراق و الأجناس مما يؤدي بنا إلى ربط مفهوم الهوية بالأقليات التي تشكل مختلف أطياف المجتمع.

إن إشكالية الهوية يتمخض عنها وعي الذات لذاتها من خلال ربط ذلك بثقافة أي شعب تاريخيا أو جغرافيا إذ يتجلى ذلك "في الوعي التاريخي الذي يشكل الرابط الأمني الثقافي الأكثر قوة و الأكثر صلابة بالنسبة للشعب، و ذلك بفضل الشعور بالإنسجام الذي يثيره لديه"[1]

من هنا يمكننا أن نتخذ (يورغن هابرماس) أنموذجا لربط مشكلة الهوية بالأقليات، إذ يتجلى ذلك في الإنفصام القائم بين مكونها القومي و مكونها السياسي، أي في إطارين متباينين تتماشى الدولة و الأمة و مبدأ المواطنة الشاملة.

إذن من هنا يمكن القول أن (هابرماس) اتخذ من المفهومين الهوية و الأقليات كإشكال جوهري يطرحه راهن الفكر السياسي الغربي و الذي اختلف حوله إزاء هذا الإشكال في اتجاهات متمايزة.

فما مفهوم الهوية عند هابرماس؟ و ما علاقتها بالأقليات الإثنية؟ و ما علاقة ذلك كله بالفكر الفلسفي السياسي الغربي عند هابرماس؟.

لا يزال الكثير يعتقد أن الهوية معطى أنتروبولوجي خام، في ظل تضارب المفاهيم حولها، بين مفهومي (الأنا) و (الآخر)، أي ذلك التشابك و التداخل بين الفرد و المجتمع، إذ ربط مفهومها بتطور مختلف الأفكار و التصورات خاصة ما تعلق منها بالعالاجقات الدولية، إذ تعدد مفهوم الهوية سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا إذ تجلى مفهوم "الهوية التشاركية، بوصفها هوية شخصية للدولة، عندما جعلها شيئا واحدا، ففي تحديده للهويات نجده يركز على أربعة أنواع.

شخصية أو تشاركية – النموذج – الدور - الجماعية.

صحيح أنه جعلها حصرية، لكن تعريفه ليس بنهائي بعد"[2]

إذ يبدو أن مشكلة الهوية تزداد تعقيدا كلما كثر اللغط حولها في أوقات الأزمات والضعف، حيث الذات تكون في أشد الحاجة إلى الإعتراف بنفسها و اعتراف الآخر بها. وهنا ترمى الهوية في جماح السياسة فتصبح الهوية فرصة يستعملها البعض من أجل المتاجرة السياسية بها، و هنا نجد (جون بودريار) يقول: " الهوية هي حلم من العبثية الحزينة، فالفرد يحلم أن يكون نفسه عندما لا يملك أن يفعل ما هو أفضل من ذلك، إنه يحلم بذاته، بالإعتراف بالذات عندما يفقد كل خصوصية"

إذن يفهم من ذلك أن أي استراتيجية تجمع مختلف القوى الإجتماعية لابد لها من أن ترتكز على الهوية لبناء الحضارة أو القومية أو الوطنية من أجل فرض سياسة الوجود عبر التنظيم الذاتي لصنع هوية الأفراد، فهوية الجماعات لبناء الهوية التشاركية في المجتمع الواحد.

من هنا تبين أن موضوع الهوية انحاز إلى بعد آخر، ذلك الانحياز كان مع المفكر و الفيلسوف (يورغن هابرماس)، فالهوية عند (يورغن هابرماس) تماهت و ذابت في المواطنة العالمية، أو ما كان يسمى عنده بالديمقراطية التشاورية، أي يعتبر مفهوم الهوية من المفهوم التقليدي إلى الهوية الإنسانية أو العالمية أو الكونية لتصبح حسبه قيمة من القيم العقلانية.

إذن الهوية بمفهوم الفكر الغربي الحديث عند (يورغن هابرماس) أخذت مفهوما جديدا و بديلا لها على شاكلة النموذج السياسي البديل، أي عبر ما يسميه (هابرماس) بالديمقراطية التشاورية.

إن الهوية أخذت مفترق طرق سياسية و اجتماعية، إما على مبدأ المواطنة حسب هابرماس و التي تقوم على أربعة مبادئ هي:

"الحقوق، المسؤوليات أو الواجبات، المشاركة، الهوية"[3]

إن النموذج المطروح من قبل (هابرماس) للإنتقال بالهوية من حيز المواطنة القومية إلى العالمية، و تعتبر الحقوق و الواجبات شكلا من أشكال الحقوق الإنسانية و التي تمثل الهوية الإنسانية منطلقا لها و التي من انجازاتها الحديثة " الديمقراطية، و احترام حقوق الإنسان... هذه القيم العالمية و المحايدة أيديولوجيا و المتحررة من كل لون طائفي أو عنصري، تكون في حد ذاتها مشروع هوية مستقبلية، هوية تنتمي إلى العقل"[4]

إن أي حضارة تنهض أو قومية يعاد ترميمها، أو دولة وطنية تقوم لابد لها من سياسة هوية تفسر معنى وجودها، أي أن وجود أي حضارة أوروبية أو إسلامية ما كان لها أن تقوم لو لا وجود الهوية.

فلقد قامت الحضارة الإسلامية في ظل وجود حضارتين الروم و الفرس مثلا. في ذلك نجد (مطاع صفدي) يقول:" إن الحضارة ليست سوى إنتاج لاستراتيجية المعنى، إنها حصيلة العقل السياسي الأصلي للجماعة الإنسانية، بل يمكن القول عن ماهية السياسة أنها استراتيجية استشعار المعنى"[5]

هذا الإستشعار ينطلق من فهم هوية السياسي حسب (حنة أرندت) و لا يكون ذلك إلا عبر البحث عن أركيولوجيا الإنسان، عن فعله السياسي، و عنه كذات فاعلة حتى يتغير معه الفعل السياسي فالحرية فالفعل الأداتي ليتشكل مفهوم الحرية الخلاق و المبدع في المجتمع المدني، كل ذلك يكون عبر دمج الإنسان في الفضاء العمومي، ذلك الفضاء الذي يراه (هابرماس) يتجلى في الحرية و الاختلاف و التواصل و حق الإقليات التي تبحث عن الهوية، هنا تدعم (حنة أرندت) الفكر الهابرماسي في كتابها (ما السياسة؟) فترى أن الهوية هي ذلك الإنفتاح و التنوع المؤسس و البناء و ذلك بقولها: "إنه من الجميل جدا أن نظل واقعيين وصامدين في مجتمع يتلاحم نسيجه العرقي"[6] يفهم من هذا أن (أرندت) أرادت أن تثبت وجود الهوية ولو في مجتمع مغاير للمجتمع الأم برواية أنثروبولوجية بناءة إذ تبين ذوبان الهوية اليهودية داخل النسيج العربي، لتبين عبر ذلك هويتها الكونية الإنسانية و التي تساير الدولة الكوسموبوليتيه عند (يورغن هابرماس).

إذن ينطلق (هابرماس) من فكرة مفادها أن المجتمعات الحديثة في بحث دائم عن عناصر جديدة للإندماج بخلاف تلك المؤسسات التقليدية كالدين و العائلة و التي تحولت فيما بعد إلى عنصر التحديث. و التي احتاجت إلى بديل تواصلي و أصل لغوي لتبين دور الهوية في بناء العلاقات الإجتماعية في ظل تخلخلها، فهو بهذا " يتحدث عن شكل في العلاقات الإجتماعية، عن التملك و عن التفكك باختصار، عن هذه التشوهات لممارسة يومية معقلنة أحادية الاتجاه والتي تثير الحاجة إلى مكافئ يقوم مقام قدرة التوحيد التي كان يمثلها الدين"

إذن يعتبر الدين بوجهة نظر (يورغن هابرماس) أحد ركائز الهوية التقليدية التي تماهت في المجتمع باسم الفضاء العمومي أو التذاوت، إذ أن المجتمع اتجه إلى المعارف الإنسانية نظرا لمصالحه فيها ببعد تقني، و هنا يتضح تعبير (هابرماس) جليا في ربطه تلك العلاقة بين الهوية

كمبدأ ثابت و المعرفة الإنسانية، و خلّف ذلك اتجاهين في المعرفة، فهناك "معارف مساوقة للمعرفة العلمية، و إذا كانت المصلحة في السيطرة على الطبيعة أنتجت العلم، فإن المصلحة في إنشاء علاقة إنسانية – اجتماعية، قد أنتجت العلوم التأويلية و التاريخية، و المصلحة في الانعتاق من الهيمنة، و كشف أنواع الوعي الزائف، أنتج المعرفة التحررية النقدية"[7]

يبدوا أن (هابرماس) بين علاقة الهوية بسيطرة الإنسان على الطبيعة عبر فضاء العلم و التقنية، ليبحث عن هوية أخرى أكثر اندماجا في المجتمع و في الفعل السياسي، تلك الهوية تطورت بتطور الوعي لدى الإنسان في تماهي هويته تماشيا مع مصالحه في الدولة الكونية، تلك التي يشخصها (هابرماس) في الكائن التشاركي. و أنه لوجود هوية تشاركية حسب (هابرماس) لابد من وجود أفراد، لكن بهوية جماعية.

يبدوا أن كل بناء لهوية ما "الغرب"، "الإسلام"، "أوروبا"، لابد لها من هوية تصنع وجود الغير أو الآخر، ذلك الآخر الذي تتجلى هويته في ثقافته و ماهيته، بل و في هويته السياسية الصلبة منها و المرنة و التي تنعكس بدورها على المجتمع المدني لتتأقلم معه و تنسجم وفق أطره المختلفة "و هذا المطمح لا يمكن أن يتحقق إلا إذا استطاعت الأجهزة الأيديولوجية للنسق السياسي القائم أن تتغلغل في ثنايا المجتمع المدني لتجعل سلوك أفراده و عقلياتهم متطابقة مع الأنساق الرمزية القائمة"[8]

إذن الهوية لا تنطلق إلا من الأفراد لتتوزع عبر العقلية الاجتماعية، فتغير منها عبر الواقع المعاش، ذلك الواقع حسب (هابرماس) يتوافق مع معايير المجتمع في حقوقه و واجباته " فلا يتعلق التقييم المتبادل بالأداء الثقافي و نمط الحياة، بل بالإفتراض المسبق، بأن كل شخص باعتباره شخصا يمتلك القيمة نفسها"[9]

إذن قيمة الأشخاص تكمن في قيمة وجودهم و شعورهم بهويتهم ذاتيا أو معنويا، و التي تشكل حسب (هابرماس) حقوقا مدنية، و على أساسها تتشكل الحقوق السياسية لتؤسس الديمقراطية و دولة القانون.

و هنا نجد (أرندت) تدعم موقف (هابرماس) حول الهوية التي تنطلق من المجتمع لتصل إلى السياسة لتبين الفرق بينهما إذ تقول: "السياسة تهتم أساسا بالإنسان مهما كانت هويته فهو وريث ماض محمل بالدلالة الأنثروبولوجية"[10]

إن ذلكم التكامل بين الفضاء الجماعي يضل مطلبا سياسيا لابد منه لإثبات الفرد المواطن لهويته، تلك الهوية تتعدى الهوية الوطنية إلى الهوية الإنسانية ككل

2- **الأقليات عند (يورغن هابرماس)**:

لقد دعا (هابرماس) إلى الحفاظ على حقوق الأقليات الثقافية و العرقية التي تعاني من الإقصاء في موطنها الأصلي، إن حقوق المواطنين الأجانب المقيمين منهم و المهاجرين جعل اهتمام الآخرين بهذا الأمر أمر مشروع كما يراه (هابرماس) فيما يسميه (بالمواطنة العالمية).

من هنا يعتمد (هابرماس) على أنموذجين لتبيان دور الأقليات فيهما في الفلسفة السياسية الأمريكية، و هما النموذج اللبرالي و الجمهوري إذ يقول (هابرماس): " سأشرع في ضوء أعمال فرانك مشلمان بوصف هذين النموذجين للديمقراطية فيما بينهما بصفة سجالية، و ذلك من خلال وجهات نظرهما المختلفة حول تصوراتهما للمواطن و الحق، و طريقة تصورهما لطبيعة تشكيل الإرادة السياسية"[11]

إن تصور (هابرماس) لمفهوم الدولة و حق النموذج اللبرالي يتجلى في برمجة الدولة لمصلحة المجتمع، تلك العلاقة تتمظهر في علاقات الأفراد بأعمالهم الاجتماعية بناءا على معطيات السوق، فالسياسة.

إنه ولإعطاء حقوق الأقليات لابد من إعطاء حقوق المواطنة المشتركة و الاندماج بين السود و البيض، و السكان الأصليين، و الأقليات العرقية و الدينية حتى لا تشعر بالإقصاء وأنها من غير ذلك المجتمع.

فهابرماس يريد إندماج الأقليات في الدولة الأمة و المواطنة العالمية.وفق مبادئ معيارية وأخلاقية شاملة لا يمكن أن تختزل في نص دستوري لدولة معينة.

فلإعطاء حقوق المهاجرين و الأقليات لابد من إحياء قضية ما يسمى بالانتماء السياسي، ذلك الانتماء السياسي الذي لابد له من أن يذوب فيما يسميه (هابرماس) بالمواطنة العالمية، والتي لا تولي أي اهتمام حسبه إلى أي حدود جغرافية كانت، بل تهتم بالأفراد و المواطنين، بناءا على احترام ذواتهم في التواصل الأخلاقي و المجتمعي فيما بينهم، فلكل فرد بنظر (هابرماس) لديه حق التمتع بالتنقل كيفما شاء و إلى أي جهة شاء.

"إن إدراك البعد الكوني الذي يتعدى حدود الجماعة، و هو البعد الغائب عند الجماعيين، لن يتم إلا في إطار سياسة تشاورية"[12].

هذا البعد الذي ليس لديه أهمية عند (هابرماس)، إذ لا يكون إلا في إطار التواصل والتشاور عبر ما يسميه بالإرادة الجماعية، تلك الإرادة يصوغها (هابرماس) وفق النموذج الجمهوري على أنها تذوب و تتجلى في الكلية الجماعية التي يتبناها المواطنون كخيار سياسي واقتصادي عندهم.

و توافق (أرندت) (هابرماس) "حول الدعوة إلى الاعتراف بحرية التنقل في كامل أرجاء العالم، إلا أننا لا نجدها تدعوا إلى فتح الحدود بصورة كاملة، لأن هذا حسبها قد يكون غير متطابق مع حق تقرير المصير لدى المجتمعات الديمقراطية"[13]

إن هذه الإجراءات هي إجراءات تسهيلية قانونية، لكن حسب (أرندت) لا تكون إلا عبر احترام الأقليات الإثنية و التي هي أساس العملية الديمقراطية لكل جسم سياسي في المجتمع.

و تشير هنا (سيلا بن حبيب) هي الأخرى إلى ما تسميه بـ:(المواطنة العالمية) في تفعيل الحقوق بمختلف تنوعاتها الاجتماعية و الثقافية و الدينية.

إن أي دولة تتكون من مجموعات إثنية تكون مختلف أطياف المجتمع و وحدات قبلية صغيرة، هذه الوحدات شكلتها مختلف الكتل الاستعمارية و ذلك بهدف تمزيق المجتمعات إلى مكونات إثنية بهدف السيطرة عليها و إذلالها، إذ سعى المستعمر الفرنسي في إفريقيا إلى تمزيق هذه المجتمعات و مكوناتها الثقافية و الاجتماعية و اللغوية و الدينية.

لكن يعتبر مفهوم الإثنيات و الأقليات بلغة المجتمع المعاصر، إذ أصبح مفهوما مغايرا تجلى في حقوق المواطنين المقيمين و المهاجرين و حقيقة علاقتهم بالدول المكونة لهم.

و تعطي لنا (سيلة بن حبيب) مثالا عن المجتمع الألماني و علاقته بالأقليات المهاجرة في ظل وجود الدولة الوطنية، إذ ترى: "أن الإشكالية تكمن في عدم توحد قانون أو دستور الولايات الألمانية في القوانين التي تؤطر حقوق الإثنيات و الأقليات و واجباتها السياسية اتجاه الدولة التي يعيشون فيها، فهناك ولايات تضيق على المهاجرين عكس ولايات أخرى يكون لدى قاطنيها حريات أوسع و أكثر"[14]

إذ من هنا كان لابد على (سيلا بن حبيب) أن تعطي الحماية القانونية و الإدارية لأولئك الذين يتمتعون كغيرهم من باقي أفراد المجتمع بمختلف الحقوق و الواجبات، و لم يقتصر دفاعها عنهم من الجانب القانوني فقط، بل من الجانب الديني أيضا، إذ ربطته بمسألة حقوق الآخرين تحت غطاء مختلف القضايا الأمنية و القومية.

"إذ ترى بأن إعطاء حقوق للأجانب مساوية لحقوق المواطنين تنتج من خلاله الفوضى و التشتت هي مسألة مهمة و واقعية، فالإثني المالك للصلاحيات و الحقوق نفسها مع المواطن ليس بالضرورة يسعى إلى تفكيك أنظمة الدولة، فمشاركته ليست مجرد حالة سلبية، بل هي مشاركة سياسية و اجتماعية فاعلة"[15]

يرى (هابرماس) أنه و انطلاقا من النموذجين اللبرالي و الجمهوري المؤسس و الذي تتضح مزاياه فيما يسميه (هابرماس) بالديمقراطية الممأسسة في الفضاء العمومي، ذلكم الفضاء التداولي الذي يبنى على أساسه نموذج ثالث للديمقراطية التي تعطي حقا طوعيا و قانونيا للأقليات الإثنية. إن هذا النموذج الذي اقترحه (هابرماس) "يرتكز على شرط التواصل، الذي يفترض أن الصيرورة السياسية تكون محظوظة لإظهار نتائج معقولة، لأنها ستتم على أساس النموذج التشاوري، إذا جعلنا من المفهوم الإجرائي للسياسة التشاورية مركزا معياريا لنظرية الديمقراطية، فالاختلافات تتضح مرة بالنسبة إلى التصور الجمهوري الذي يعتبر الدولة حارسا للمجتمع الاقتصادي"[16]

يتضح تفسير (هابرماس) للديمقراطية التشاورية على وجه الخصوص إذ يراها الأنسب لإعطاء حقوق الإنسان الكونية المبنية على الأخلاق و المحددة في إطار القانون، بناءا على مختلف الحقوق المشتركة للمواطنة و الاندماج القومي، المبنية على قواعد المناقشة و الحوار. "فالتصور التعاقدي الكلاسيكي يتشكل فيه المجتمع الديمقراطي بصفة جوهرية عبر ممارسة تقرير المصير لجماعة من المواطنين، تمتلك فيه الدولة حق الإكراه ، مقابل تمتعهم بحقوق سياسية تسمح لهم بالمشاركة و بكل حرية و مساواة في عملية التداول الجماعي، و البحث عن أهداف و معايير تستجيب لمصالحهم المشتركة"[17]

إن (هابرماس) بين ضرورة استعمال الأفراد و المواطنين للبراديغم التشاوري و الابتعاد عن التعاقد الكلاسيكي، لأن الأول يحقق الاستقلالية الخاصة و العامة و التي منها يتحقق القانون و يأخذ الأفراد و الجماعات حقوقهم في الدولة المنتمين إليها.

إن غرض (هابرماس) هو بلورة مفهوم المواطنة، الناتجة عن الديمقراطية التشاورية المبنية على مبادئ القانون ذات الأهداف الكونية و التي تراعي مبادئ العدالة و المساواة الديمقراطية، و بناء دولة الحق و القانون في إطار ما يسميه (هابرماس) (المواطنة الدستورية)، تلك المواطنة المبنية على ديمقراطية القانون " في مقابل المفهوم القومي أو العرقي للمواطنة، أي التماهي مع أمة قومية تجمعها قيم جماعية مشتركة. فليس للمواطنة الدستورية شروطا قومية بالضرورة، و إنما تتحدد وفق مبادئ معيارية و أخلاقية شاملة لا يمكن أن تختزل في نص دستوري لدولة معينة"[18].

إن أي مجتمع حسب (هابرماس) و لبناء ديمقراطية وطنية و مواطنة عالمية لابد له من أن ينطلق من الأقليات، و الطوائف و العرقيات في إطار التجانس و التعايش الثقافي و الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي تحت ظل الدولة الكونية الواحدة التي يراها (هابرماس) تتجسد في دولة التواصل و الحق و الديمقراطية، التي تجمع جميع الأطياف، الدينيين و العلمانيين، السياسيين و الفلاسفة، و ذلك لا يكون له هدف إلا عبر إصلاح ذاتي للدين مع قبوله التعددية جو قبول الآخر باسم الديمقراطية التشاورية.

إن هذا الإصلاح العام لحقيقة الهوية و الأقليات لهو مكسب سياسي اجتماعي لا يصلح إلا عبر تعددية عقلانية عالمية، شعارها التعايش بين الأقليات في المجتمع الواحد لبناء ديمقراطية مثلى، كما بنيت في الدولة المدينة في الحضارة الإغريقية قديما.

الهوامش:

[1] *Cheikh Anto diopi de l'identité culturelle in l'affirmation de l'identité culturelle et la conscience nationale dans l'afrique contemporraine, UNESCO,* 1981 ; *p* 64.

[2] *Alexander wiendt* : *sociltheary of international politics, combridge studies international relation, combridge university press* 1999, *hisoid " I.S.holl discuss four kindsof identity Ipersonal or corporate,* 2 *type,* 3; *role, and* 4 *collective this is hot ovhoustive, nordai pertend thatry definition.*

[3] مجموعة مؤلفين: العولمة – المفاهيم الأساسية، (تحرير: أنابيل موني ويتسي إيفانز)، تر: آسيا دسوقي، مراجعة: سمير كروم و زين ساق الله، الشبكة العربية للأبحاث و النشر، بيروت 2009، ط1، ص286.

[4] بول شاوول: نحن و الحداثة و العولمة، مجلة المعرفة، وزارة الثقافة السورية، العدد 485، لعام 2004، ص 33.

[5] مطاع صفدي، فلسفة الحداثة السياسية، نقد الإستراتيجية الحضارية، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، ط 2002، ص 279.

[6] Averdt. On'est ce que la politique, oa, senil, poriso.

[7] يورغن هابرماس: العلم و التقنية كأيديولوجيا، تر: حسن صقر، منشورات الجمل، ألمانيا، ط 2003، ص 146.

[8] محمد ظريف: النسق السياسي المغربي المعاصر، مقاربة سوسيوسياسية، طبعة إفريقيا الشرق، سنة 1991، ص 153،152.

[9] يورغن هابرماس: عن العلاقة بين النظرية و التطبيق، تر: عدنان نجيب الدين، مجلة فلسفات معاصرة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، العدد 2، 2009، ص92،91.

[10] H.Arendt, op cit , p 95.

[11] محمد الأشهب: الفلسفة و السياسة عند هابرماس، دار النشر، النجاح الجديدة، منشورات دفاتر سياسية، 207، ص79-80.

[12] علي عبود المحمداوي: الفلسفة السياسية المعاصرة، من الشموليات إلى السرديات الصغرى، إبن النديم للنشر و التوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2012، ص 248.

[13] علي عبود المحمداوي، اسماعيل مهنانه، مدرسة فرانكفورت النقدية، جدل التحرر و التواصل و الاعتراف، ابن النديم للنشر و التوزيع، ط1 2011، ص 316.

[14] Seyla benhabib, the rights of others, aliens residents and citirens, p152

[15] علي عبود المحمداوي، اسماعيل مهنانه، مدرسة فرانكفورت النقدية، مرجع سابق، ص 319.

[16] علي عبود المحمداوي: الفلسفة السياسية المعاصرة، من الشموليات إلى السرديات الصغرى، مرجع سابق، ص 249.

[17] علي عبود المحمداوي، المرجع نفسه، ص 251.

[18] علي عبود المحمداوي: الفلسفة السياسية ، كشف لما هو كائن، و خوض فيما ينبغي للعيش معا، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1 2015، ص 224.